شيزوفرينيا حكومة السيسي.. خفض معدلات الفائدة والتضخم ورفع أسعار الغاز والطاقة

الأربعاء 12 مارس 2025 01:30 م

انخفضت معدلات التضخم لشهر فبراير بنسبة فاقت 50%، على أساس سنوي، عن السائدة في يناير 2025، وفقًا لبيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أوضح البيان أن أسعار المستهلكين بالمدن سجلت انخفاضًا من 24% في يناير إلى 12.8% في فبراير، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ فبراير 2022، الذي أعقبه صعود هائل في معدلات التضخم، متجاوزًا 41%، متأثرًا باندلاع الحرب في أوكرانيا والتراجع الكبير في الاحتياطي النقدي

وتسرب 22 مليار دولار من استثمارات الأموال الساخنة خلال خمسة أسابيع من البنوك إلى الخارج، مع اضطراب حركة الشحن وسلاسل الإمداد.

جاء الانخفاض بمعدلات تفوق كافة التوقعات التي طرحها -على مدار الأيام الماضية- محللون متفائلون بتحسن الأوضاع الاقتصادية، وإن جاءت مرهونة بمدى توافر العملة الصعبة وتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف، عند المقارنة بارتفاع الدولار في فبراير 2024. وتأمل حكومة السيسي أن يسرع البنك المركزي بخفض معدلات الفائدة إلى 16%، خلال الربع الأخير من العام المالي 2024-2025.

رفع أسعار الغاز في مصر

قال الخبير الاقتصادي وائل النحاس إن الحكومة تراهن على خفض معدلات الفائدة والتضخم، بينما تتجه إلى اتخاذ قرارات برفع أسعار الغاز والطاقة، ومزيد من القروض التي تسبب ضغوطًا هائلة على الجنيه المتراجع بوتيرة مستمرة منذ سنوات، مشيرًا إلى أن منح البنك المركزي فائدة تزيد عن 30% على سندات الخزانة وأدوات الدين الحكومية، خلال الأسبوع الماضي، لتدبير السيولة التي تحتاجها وزارة المالية، لتمويل المصروفات والمشروعات العامة المفتوحة، تعكس صعوبة قدرته في السيطرة على التضخم وتحد من إمكانية التراجع السريع في معدلات الفائدة في البنوك، وفقًا لـ"العربي الجديد".

تسرع الحكومة بإجراءات لكبح منحى هبوط الأسعار، عبر التوسع في معارض بيع السلع الأساسية بأسعار مخفضة، بينما تتبنى سياسات مالية تشعل التضخم الذي يحد من قدرة المواطنين على مواجهة أعباء المعيشة، ويرفع تكاليف الإنتاج والتشغيل بالمصانع والشركات.

حسب مراقبين، تختار الحكومة الركود التضخمي، الذي أبقى القطاع الخاص غير النفطي في منطقة نفقه المظلم مدة أربع سنوات متصلة منذ 2020، متأثرًا بزيادة معدلات التضخم، وتدهور العملة، وشح الدولار، وارتفاع تكاليف التشغيل وشراء مستلزمات الإنتاج.

غياب الرؤية الاقتصادية

يبقى غياب الرؤية الاقتصادية من أهم المخاوف التي يثيرها المستثمرون والاقتصاديون في قدرة الحكومة على مجابهة التضخم، كما يشير الخبير الاقتصادي رشاد عبده إلى سير البنك المركزي في سياسات للحد من ارتفاع معدلات التضخم باتجاه معاكس لما تتخذه الحكومة من تصرفات.

يقول عبده إن البنك المركزي يحاول عبر أدواته خفض معدلات الفائدة لتشجيع قطاع الأعمال على خفض تكاليف الاقتراض، ما يدفعهم إلى سحب السيولة المتوفرة بالبنوك لتمويل المشروعات الإنتاجية، بما يرفع من معدلات الإنتاج والتشغيل، ومستويات النمو، بينما الحكومة تطلب السيولة النقدية من البنوك، وتشتري الدولار من المستثمرين الأجانب المغامرين بالأموال الساخنة، لتمويل العجز في مصروفات الموازنة العامة للدولة، مقابل فائدة مرتفعة تصل إلى 10% على الدولار و 33% على الجنيه، وفي الوقت نفسه تلجأ إلى رفع أسعار سلع أساسية كالمحروقات والكهرباء والخدمات العامة، بما يشعل الغلاء ويعيد دورة التضخم عند معدلاته العالية، وفقًا لـ"العربي الجديد".

يؤكد خبير التمويل والاستثمار عدم التناغم بين الحكومة والبنك المركزي، ونهج مسار واحد للسيطرة على التضخم، مع غياب الرؤية الاقتصادية والكفاءات القادرة على تنفيذ السياسيات المالية التي تستهدف الدولة من ورائها إصلاحًا هيكليًا شاملًا للاقتصاد ودفع النمو، بما يعظم الإنتاج الصناعي والزراعي لزيادة الصادرات وخفض الواردات، ويساهم في توفير العملة الصعبة، بدلًا من الإقراض أو بيع الأصول العامة للأجانب.

رغم تراجع معدلات التضخم من 38% في سبتمبر 2023 إلى 24% في فبراير 2024 وهبوطه عند 12.8% فبراير 2025، فإن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين المتصاعدة منذ 2016، وبشدة منذ مارس 2022، تؤدي إلى تآكل الأجور، ما يدفع اقتصاديين في جامعتي القاهرة وعين شمس ومراكز بحثية متخصصة إلى مطالبة الحكومة بمراجعة منتظمة للأجور، وربطها بمعدلات التضخم.

يحذر الخبراء من عدم استفادة معظم المصريين من الحد الأدنى للأجور، حيث يوجد نحو 28.9 مليون فرد فقط يمكنهم الحصول على أجر منتظم يشكلون 29.6% من تعداد السكان البالغ نحو 105 ملايين نسمة.

تدفع الغرف التجارية بدراسة مقارنة عن أسعار السلع الأساسية واليامبش، تظهر تراجعًا في أسعار الدقيق والفول والذرة الصفراء، والفاصوليا والأرز والعدس والسكر، وزيت الطعام والسمن النباتي واللحوم البلدية، والأسماك والطماطم والبصل والبطاطس، مقارنة بين موسم شهر رمضان الأكثر استهلاكًا خلال العام والمواكب شهري "فبراير ومارس" بعامي 2024 /2025، بمعدلات تتراوح ما بين 2% و6%.

يشير التحليل الصادر عن غرفة التجارة إلى ثبات أسعار الشاي والزبادي والفول المعبأ والبيض واللحوم الضأن، مؤكدًا ارتفاعًا بنسبة 50% في أسعار الدواجن البيضاء والمكرونة والعصائر المركزة.

فروق الأسعار

يرجع مسؤول البيع بوكالـة تجاريـة وسط العاصـمة أحمـد إبراهيم الفروق السـعرية إلى منـح وكالات السـلع والتجار لموزعي المنتجات العام الماضـي بنفس الأسـعار الحاليـة، مع فارق مهم وهو إلغاء نظام تقييم التسـهيلات الائتمانيـة للسـلع وفقًا لسـعر الدولار والعودة إلى احتساب القيمة بالجنيه.

أوضح إبراهيم أن الاسـتقرار النسبي في سـعر الصـرف بعد التعويم الأخير للجنيه، وحصول المستوردين على قيمة الواردات بالجنيه أو الدولار من البنوك وفقًا للأسـعار الرسمية، منحهم القدرة على تسوية المديونيات بين التاجر والموزع عند سعر 51 جنيهًا للدولار بدلًا من أكثر من 73 جنيهًا خلال موسم رمضان 2024، موضـحًا أن هـذا التراجع في القيمـة السـعرية، لم يصـل إلى الأسواق. يبين إبراهيم أن الارتفاع الهائل في أسعار السلع الغذائية ياميش رمضان العام الماضي كان مدفوعًا بارتفاع الدولار وتكاليف التوريد.

الأسرة

17 نصيحة مهمة للتعامل مع الطفل العنيد في المذاكرة أيام الامتحانات

الأربعاء 1 يناير 2025 11:00 م

تراث

السير إلى الله

السبت 7 ديسمبر 2024 08:00 م

مقالات متعلقة

نينطالوملا سهدي راعسلأا عافترا و نملأا نم ىوقأ علاغلا

الغلاء أقوى من الأمن وارتفاع الأسعار يدهس المواطنين

رطاقو ةيدوعسلا ىلإ عيبلا ةنيمثلا اهلوصأ ضرعت رصم ..ةمكحلا سأر دعب :"جريمولب"

"بلومبرج": بعد رأس الحكمة.. مصر تعرض أصولها الثمينة للبيع على السعودية وقطر

ي موكح راكتحاو ةبكرم ةمزأ ..رصم ي ف ركسلا

السكر في مصر.. أزمة مركبة واحتكار حكومي

داصتقلا ةيمنتو ةشيعملا ةفلكت م قافتئ ةمزأ نيبي رصم ي ف نوئجلالا

اللاجئون في مصر بين أزمة تفاقم تكلفة المعيشة وتنمية الاقتصاد

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©